

العراق

«الحشد» نحو الموصل وتلعفر: ندرس الكيفية والتوقيت والشكل



لم يهتم الإعلام الحكومي بإنجازات «الحشد» في قضاء تلعفر (أف ب)

مفصلي سيمز به في اليومين المقبلين. فأحد الأحاديث المتداولة، في الأروقة السياسية العراقية هو «تسريع قانون الحشد الشعبي»، أي «شرعنته وتحويله إلى مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة العراقية ذات هيكلية، وموازنة، وشخصية قانونية». الأمر الذي يعني إلغاء قرار رئيس الوزراء حيدر العبادي (الداعي إلى تشكيل الحشد الشعبي)، وعدم إمكانية حل «الحشد» أبداً.

ووفق المعطيات المستجدة، فإن «القانون قد كُتب منذ فترة وعرض على مجلس النواب، إلا أن بعض القوى البرلمانية قد عارضته... إلى أن أُجّل إلى السبت المقبل». وتؤكد المعطيات أن «هذه القوى لم يعد اعتراضها بالحجم ذاته، إنما اعتراضاتها على فقرات صغيرة، والقانون سوف يمرر».

وبالعودة إلى الميدان، ومع انتهاء المرحلة الرابعة من عمليات الجبهة الغربية وعزل الموصل وتلعفر عن محيطهما الجغرافي كلياً، كان لافتاً تغييب الإعلام الحكومي لمنجزات «الحشد». فالأول لم يهتم كثيراً لما حققه الأخير على هذه الجبهة، ولم يفه حقه، وخصوصاً أن سقوط مدينة تلعفر (سيوذي إلى سقوط الجانب الغربي لمدينة الموصل عسكرياً، إن صح التعبير)، وفق مصدر مطلع.

لكن ومع هذا الإنجاز، فإن العبادي لا يزال راضحاً للضغوط الأميركية الرافضة لدخول «الحشد» إلى تلعفر، حيث شدد أمس، على أن «قوات الحشد الشعبي لن تدخل قضاء تلعفر»، مؤكداً أن «قوات الجيش والشرطة هي التي ستحرر القضاء من داعش». وإن كان إعلان العبادي أن «الحشد» لن يدخل إلى تلعفر، فإن مصدراً مطلعاً في «الحشد» رفض الكشف

تتجه قيادة «الحشد الشعبي» لحسم قرارها في توسيع رقعة المشاركة في عمليات «قادمون يا نينوى». ووفق معطياتها الميدانية فإن «الوضع خطير، والتدخل بات واجباً». تحديداً في المحورين الشرقي والجنوبي لمدينة الموصل. ورغم معارضة حيدر العبادي نتيجة الضغوط التي يتعرض لها، فإن «الحشد» تخطف تلك العقبة، وبات السؤال كيف ومتى؟

نور أيوب

أنهى «الحشد الشعبي» أمس، المرحلة الرابعة من عمليات الجبهة الغربية، في إطار استعادة محافظة نينوى، من قبضة تنظيم «داعش». الإعلان السريع، جاء بعد يوم واحد على إعلان انطلاق المرحلة، وعلى

باتت الموصل معزولة عن بقية المناطق وصولاً إلى حدود سوريا

لسان أبرز قادة «الحشد» أبو مهدي المهندس، مؤكداً «انتهاء المرحلة بعد وصولنا إلى خط صد البيشمركة باتجاه قضاء سنجار». وأشار في كلمة مصورة إلى «إغلاق الموصل تماماً عن جميع المحافظات العراقية»، لافتاً إلى أنه «لم يتبق للدواعش سوى طريق تلعفر - الموصل، وهذا ما سنعمل على معالجته». إنجازات «الحشد» تأتي مع تحوّل

قراءة تفيد أن الدخول من المحور الشرقي كان قراراً خاطئاً، وقد ظهرت العقبات في إصدار «داعش» الأخير «وعد الله»، حيث بدت الغنائم الكبيرة للتنظيم من أسلحة ومعدات «الجهاز»، إضافة أن رأياً عسكرياً يُفيد بأن «المنطقة شعبة جداً ذات شوارع ضيقة، وعسكرياً يصعب اختراقها فالداببات لا يمكن أن تعبر بسهولة». وقال العبادي أمس، إن «القوات

المشاركة والتوقيت». ويتقاطع التقييم الميداني لقيادة «الحشد» مع تقييم «قيادة العمليات المشتركة»، غير الراضية عن أداء «جهاز مكافحة الإرهاب»، الذي وضع خطة التقدم هناك، قائد الجهاز الفريق عبدالغني الأسدي، باستشارة أميركية. وتشير المعلومات إلى أن «الجهاز» بات في وضع لا يحسد عليه حيث لم يستطع تحقيق أي إنجاز نوعي. وتتقاطع المعلومات الموجودة مع

عن اسمه، أكد في حديثه إلى «الأخبار»، أن «قرار دخول الحشد إلى الموصل وتلعفر، بات مطروحاً في الأيام القليلة الماضية، وبشكل جدي». لافتاً إلى أن «الدخول هدفه مساندة ودعم القوات الرسمية، في المحور الشرقي والجنوبي لمدينة الموصل، باعتبار أن الوضع هناك بات خطيراً». ويتابع أن «استعدادات الدخول باتت شبه منجزة» موضحاً أن «النقاش الآن في الكيفية وشكل

اليمن

المجاعة تتمدد شمالاً وجنوباً... ولا حلول جديدة في ظل الحصار

الآلاف مصادر عيشهم ونزوحهم من قرَاهم الأصلية إلى قرى البكير والبقعة والمغرس والسويق في مديرية التحيتا هرباً من الموت. ولغت المصدر إلى أن المئات من الأسر الحديدية التي تساهم في 37% من الإنتاج المحلي الزراعي لا تستطيع توفير أدنى متطلبات البقاء من الغذاء بسبب توقف أعمالها في المزارع جراء أزمة المشتقات النفطية

مديريات محافظة الحديدة. ولغت المصدر في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن معظم السكان الذين وقعوا تحت تأثيرات الجوع من الفقراء والمعدمين وينحدرون إلى ريف تهامة ويعتمدون على مصادر دخل غير ثابتة، ومعظمهم يعمل في الصيد التقليدي والزراعة، إلا أن استهداف «التحالف» للصيادين وقواربهم وأسواق صيد الأسماك في سواحل الحديدة، أدى إلى فقدان

المحافظات الجنوبية الخاضعة لحكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي أوضاعاً إنسانية صعبة، بعدما اتصلت الحكومة من صرف مرتبات موظفي الدولة في تلك المحافظات، متراجعة عن وعود سابقة. وفيما استبعد محافظ البنك المركزي المعين من قبل هادي، منصر القعيطي، الذي عاد إلى عدن أخيراً، صرف المرتبات قبل أقل من شهرين، تمكنت «أنصار الله» من صرف نصف راتب وفق الموارد المتاحة لآلاف من موظفي الدولة مدينتين وعسكريين في محافظتي شبوة وعدن خلال الأيام القليلة الماضية، وهو ما أثار غضب المواطنين في عدن الذين اتهموا حكومة هادي بمصادرة مرتباتهم وتركهم عرضة للجوع والعوز.

حكومة هادي التي غادرت أواخر الشهر الماضي عدن بصورة عاجلة بعدما صادرت 20 مليون دولار قدمها «التحالف» كإعانة مالية لتخفيف معاناة المتقاعدين المنتظرين أمام مكاتب البريد في عدن منذ أشهر، عادت أخيراً إلى محافظة مأرب الخاضعة لسيطرة حزب «الإصلاح» للتفاوض حول توريد عائدات الغاز والنفط المقدرة بـ 300 مليون ريال يومياً إلى البنك

بعدها بدأت في الأشهر الأخيرة تظهر ملامحها في الساحل الغربي اليمني، ولا سيما محافظة الحديدة. اتسع نطاق المجاعة ليطال مناطق عدة في الشمال والجنوب، في وقت تغيب فيه أي محاولات للحكومة الموالية للرياض أو للمنظمات الدولية لمعالجة الكارثة

صنعا - رشيد الحداد

في ظل غياب المساعدات الإنسانية والإغاثية للمنظمات الدولية، وفي مقدمتها تلك التابعة للأمم المتحدة في اليمن، يتهدد الجوع حياة عشرات الآلاف من الأسر اليمنية في العاصمة صنعاء والمحافظات الشمالية والجنوبية معاً. وفيما اتسع نطاق مظاهر المجاعة في المناطق الشمالية، ليمتد من مديريات محافظات الحديدة إلى مديريات محافظة إب والمديريات الحدودية مع السعودية في محافظتي صعدة وحجة، تعيش آلاف الأسر في عدن وعدد من



تعيش آلاف الأسر في عدن وعدد من المحافظات أوضاعاً إنسانية صعبة (أف ب)

المركزي في عدن مقابل تخصيص 20% من عائدات النفط والغاز للمحافظة، إلا أن مصادر محلية أفادت «الأخبار» عن رفض سلطات «الإصلاح» الحاكمة لمأرب مطالب رئيس الحكومة أحمد بن دغر بتمويل مرتبات موظفي الدولة من عائدات النفط والغاز التي تتجاوز الـ 250 مليار ريال والموجودة في فرع البنك في المحافظة باعتبارها خاصة بالمحافظة والمجهود الحربي. ومع استمرار أزمة السيولة المالية في صنعاء وعدن، وغياب أي حلول لقضية البنك المركزي، أكد مصدر محلي أن آلاف الأسر تعيش تحت وطأة الجوع مفتقرة إلى أدنى متطلبات الحياة في معظم